

رأي في تسمية الحركة العربية وأسباب هذه الحركة

للدكتور محمد محمود مجدين

لنا أن نعيد النظر فيه هو محاولات تفسير هذه الحركات
وتقنين استخدامها .

ان كثيرا من المشتغلين بالنحو لا ينكرون ان بعض
تقديرات النحاة لا تستند الى أسس لغوية ، وانما
انفترضت لتبرير حركة اعراب معينة حفاظا على ما
تبنيه من قواعد ابوا المساس بها لتبدو وكأنها تستوعب
كل الحالات .

ومن بين الأمور المصطنعة في النحو العربي
مسألة « العامل » الذي ينسب اليه تغيير الحركة في
آخر الكلمة ، حيث يجعل النحاة لكل حركة من حركات
الاعراب عملا ظاهرا ، أو مستترا ، والاسناد الى
العامل في كثير من الحالات تعليل غير معقول ، وعلى
سبيل المثال ما يراه جمهور النحاة من أن المضارع
يكون مرفوعا اذا تجرد من الناصب والجازم ، لكن
ذلك التعليل يجافي المنطق ويثير تساؤلات : هل يحدث
العدم الوجود ؟ لان التجرد عدم سلبي والرفع وجود
إيجابي .

ولعل ما حدث بين عبد الله بن ابي اسحق ،
والفرزدق يبرز لنا حيل النحاة واستعدادهم لتأويل
اية حركة ، اذ ان عبد الله بن ابي اسحق إمام النحاة
(توفي سنة 117 م) عاب على الفرزدق انه رفع كلمة
في آخر بيت في إحدى قصائده لضرورة شعرية ، وقد
اتعب أهل الاعراب في طلب الحيلة فقتلوا واكثروا ولم
يأتوا بشيء مقبول يرتضى .

وحيثما سال ابن ابي اسحق الفرزدق عن هذا
الخطأ وقال له : علام رفعت نهاية البيت المذكور ؟

تمهيد :

لنا نحن العرب لغة ناضجة خرجت عن فطرة
سلبية واعية وادراك واحساس مرهفين ، وبقيت
هذه اللغة صامدة طوال قرون عديدة على الرغم من تعدد
الفنن وتوالي المخن . وحماية للغة العربية ، صاغ العرب
نحوها . واهتموا برسم أوضاع كلماتها وأساليبها حفاظا
عليها من تيارات العجمة واللحن ، لكن محاولات النحاة
لم تسلم من اختلاف الآراء واضطراب الأقوال في كثير
من مسائل النحو وذلك لأنهم لم يميزوا بين لهجات
القبائل المختلفة فيما عدا القليل الذي نسبوه الى قبيلة
أو أخرى .

ان اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة ومحاولة
التوفيق بين المذاهب والشواهد المتناقضة ، والإكثار
من الوجوه الجائزة ، كلها أمور تدعو كل مهتم
بالعربية حريص عليها الى أن يتأمل هذه المسائل ويطلب
التفكير فيها .

وكأحد الناطقين بالعربية والمهتمين بها تراعت
لي بعض الخواطر النحوية على مدى سنوات من
التأمل ، وألحت علي ، وأبت إلا ان اعرضها على
الباحثين ذلك ان هناك أمورا لم أسترح اليها وانما
أدرس النحو العربي ، وأخالني لست وحيدا في هذا
الاحساس بل يشاركني فيه كثير من الذين درسوا
النحو العربي دراسة واعية .

ان حركات الكلمات العربية مراث لمصور طويلة
يجب ان نستخدمها كما ورثناها دون ان ندخل فيها
شيئا من عند أنفسنا أو نبدل فيها ، ولكن الذي يجوز

قال الفرزدق : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نتقول وعليكم أن تتأولوا ثم أخذ يهجو ابن أبي اسحق في شعره .

وحيثما يبحث النحاة عن « عامل » في الجملة فلا يجدونه يبدأ تقديرهم ، إذ أن « التقدير » هو طوق النجاة الذي يتثبت به النحاة لتبرير آرائهم كلما دعت الضرورة والتقدير افتراض وهى لكلمة غير موجودة ولهذا ينتقى النحاة من الكلمات ما يتفق ورايهم .

ومن أمثلة التقدير التي لا تخلو من الطرائفة قصة الامام أبي علي الفارسي مع عضد الدولة حين سأله عضد الدولة : لماذا ينصب المستثنى في نحو تام القوم الا زيدا ؟ فقال الامام بتقدير استثنى زيدا ، قال عضد الدولة : لم قدرت استثنى ؟ هلا قدرت امتنع زيد فرفعت ؟ فلم يجد الفارسي جوابا . ومن أمثلة « التقدير » التي تدعو للعجب قولهم :
« زيدا ضربته ».

التقدير : ضربت زيدا ضربته ، وهذا التقدير افتراضه حفاظا على القاعدة التي تنص على وجوب أن يتلو الفاعل الفعل على الرغم من أنه ليس هناك ما يحول دون وقوع الفاعل في الجملة قبل الفعل (1) .
وفي جملة مثل : زيدا مررت به ، يقدرونها :
جاوزت زيدا مررت به ، لانهم لو قدروا مسررت ب ، لوجب أن تكون كلمة زيد مجرورة .

وعلى الرغم من حيل النحاة وابتكاراتهم في أنماط التقدير ، الا أن هناك مواقف لغوية يقف عامل التقدير إزاءها مثلولا عاجزا ومن هذه المواقف قولنا :
« زيدا لست أخاه »

إذ أنهم لو قدروا « لست » التي لا يستقيم المعنى الا بها لصارت الجملة : لست إخا زيد لست أخاه وبذلك تصبح كلمة « زيد » مجرورة وليست منصوبة . وقد تمرد كثير من القدماء والمحدثين على أساليب النحاة في تعليل الحركات ، وانكروا عليهم افتراضهم في تقدير

« العامل » الذي ينسبون اليه تغيير الحركة في آخر الكلمة ، ومن هؤلاء « خلف الأحمر » الذي توفي سنة 180 هـ ، فهو أول من ورد اسمه مطالبا باصلاح النحو في كتابه مقدمة في النحو ، وابن مضاء في كتابه « الرد على النحاة » وأحمد بن ولاد المصري في القرن الرابع الهجري .

وفي العصر الحديث نجد محاولات عديدة تقترح آراء جديدة في تفسير الحركات وتيسيرها ، ومن هذه المحاولات محاولة الاستاذ ابراهيم مصطفي في كتابه « احياء النحو » ، وعبد المتعالى الصميدى في كتابه « تيسير قواعد الاعراب » وفي لبنان نجد محاولات يوسف السواد سنة 1955 م في كتابه « الاجرامية » وانيس فريحة في كتابه « نحو عربية ميسرة » ، وفي سوريا محمد الكسار في كتابه « المفتاح لتعريب النحو » (2) .
وتعد آراء ابراهيم مصطفي أبرز الآراء الجديدة بالذکر وتتلخص في :

1 - أن الرفع علم الاسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

2 - أن الجر علم الاضافة سواء اكانت بحرف أم بغير حرف .

3 - أن الفتحة ليست بعلم اعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يجب العرب ان يختاروا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لانفت فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة (3) .

ويرى في التنوين انه علم التنكير ، لك في كل علم الا تنويه ، وانما تلحقه التنوين اذا كان فيه حظ من التنكير ، ولا تحرم صفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف .

نشأة النحو العربى ودوافعه :

بدأ ظهور اللحن في اللغة العربية منذ حياة النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلا يلحن في كلامه فقال : ارشدوا أخاكم فإنه قد ظل .

(1) داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان سنة 1973 م ، ص 22 .

(2) يبدو من فحص هذا الكتاب أنه متأثر بكتاب همع الهوامع للسيوطى بل انه اعتمد عليه اعتيادا كليا فيما ادعاه من آراء ، ويمكن ادراك ذلك بالاطلاع على النسخ التي حقتها عبد السلام محمد هارون ، ص 64 تحت عنوان « انواع الاعراب » و ص 221 - 224 من المفتاح لتعريب النحو .

(3) ابراهيم مصطفي ، احياء النحو ، القاهرة ، سنة 1959 ، ص 50 .

ومنذ منتصف القرن الأول للهجرة غدا اللحن ظاهرة ملحوظة ، وعلل الزبيدي ذلك بدخول الناس في دين الله أفواجا فاجتمعت في رحاب الاسلام الالسنة المتفرقة واللغات المختلفة ففسد الفساد في العربية ، فمعظم الإسفاق من فشو ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم الى أن سببوا الاسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه وتثقيفها لمن زاغت عنه (1) .

ولقد كان وقوع اللحن في تلاوة القرآن الكريم ذا اثر فعال أدى الى احداث نظام لتمييز حركات القرآن وضبط كلماته بنقط تكتب عند آخر الكلمات حتى تؤدي نصوص القرآن اداء نصيحا ، وقام بهذا العمل أبو الاسود الدؤلي « في النصف الثاني من القرن الاول الهجري » الذي ينسب اليه وضع النحو .

وقد ذكر ابن النديم ان الامام علي بن ابي طالب ، دفع الى ابي الاسود الدؤلي نصا جاء فيه : الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ، فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبئ به ، والحرف ما افاد معنى ، واعلم ان الاسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر له ولا مضمر ، ثم قال له : انح هذا النحو ، ومن هنا جاءت تسميته النحو (2) .

واشتقت مصطلحات النحو : الفتح ، الضم ، الكسر ، من كلمات ابي الاسود الدؤلي لكتابه (فتحت شفتي ، وضممتها ، وكسرتها) . فهذه الحركات ليست حركات للحروف وانما حركات لاعضاء النطق من الشفتين أو اللسان أو الحنك ، فالفتح عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ، والضم تحريك الشفتين بالضم وكذلك القول في الكسرة والسكون خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف أي ينقطع .

وحيثما بدأ النحاة مراقبة اواخر الكلمات اهتموا الى كشف كثير من اسرار اللغة ، وأبرز ما اكتشفوه هو ان هذه الحركات ليست جزاءا أو عبثا وانما ترجع الى علل وأسباب يمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها .

واطلقوا على ما كشفوا اول الامر « علل الاعراب » أو « علل النحو » ثم صارت التسمية علم النحو أو الاعراب .

وذكر ان الخليل بن احمد رحمه الله ، سئل من العلل التي يعتمل بها في النحو ، فقيل له : اعن العرب اخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سنجيتها وطباعها ، وعرفت مواعع كلامها وقام في عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي انه علة لما علته منه ، فان اكن أصبت العلة فهو الذي التمس وان تكن هناك علة له فمظلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبه النظم والاقسام ، وقد صنحت عنده حكمة باتيها ، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة ، نكبا وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انها فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، فجائز ان يكون البئاسى للدار فعمل ذلك لليلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجاز ان يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك ، فان سنج لغري علة لما علته من النحو هي البيق مما ذكرته بالمعلول فليات بها (3) .

ومن بين رواد علم النحو غنيسة الفيل ، وعبد الله بن ابي اسحق الحضرمي ، الذي ينسب اليه فتح باب التعليل في النحو ، وقد ذكر الانيباري عنه انه اول من علل النحو ، ويحيى بن يعمر ، وقد ظهرت اجتهاداتهم النحوية في نهاية القرن الاول الهجري وبداية القرن الثاني ، وقد عني النحاة بتدوين ما اهتموا اليه من علل النحو وقام سيبيويه بجمع هذه العلال في كتابه الذي لم يزل من بعده امام النحاة ، حتى لقد قال الامام ابو عثمان المازني « المتوفى سنة 237 هـ » من اراد ان يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبيويه فليستحيي (4) . لقد مضى على نشأة النحو العربي أكثر من ثلاثة عشر قرنا لكب فيها النحاة على البحث والدراسة حتى

(1) الزبيدي ، طبقات النحويين ، ص 1 - 2 .

(2) وردت هذه القصة في أمالي ابي القاسم الزجاجي : وفي كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة القاهرة سنة 1975 ، ص 8 .

(3) ابو القاسم الزجاجي ، الايضاح في علل النحو ، محدرسبق ذكره ، ص 65 - 66 .

(4) ابراهيم محطني ، إحياء النحو : القاهرة : سنة 1909 ، ص 11 .

اصبح النحو العربي اكثر « انحاء » لغات العالم تاليفا واسفاراً ، وما زالت الجهود تبذل سخية كريمة طلبا لتكوين النحو وتيسره الا ان هذه الجهود مع استمرارها وتمتعها لم تسهل النحو ولم تؤمن الزلل فيه واسهم في ذلك ظهور الخلاف بين المشتغلين بالنحو حول بعض القضايا منذ القرن الثاني للهجرة ولا يزال باب التأويلات النحوية مفتوحا لمزيد من الآراء .

اصل الحركات عند النحاة :

تباينت آراء النحاة حول اصل الحركات على النحو التالي :

انصار نظرية « العامل » :

تتلخص آراء هذا الفريق في أن كل حركة أو علامة اعراب هي اثر لعامل ، ان لم يجدوه مذكورا في الجملة قدره وفق ما يتمشى مع افتراضاتهم وتبعها لنظرية « العامل » فانهم جعلوا الحركات أو علامات الاعراب احكاما لفظية نتيجة وجود عامل ، ولم يروا فيها إشارة أو دلالة لمعنى ، ويؤكد ذلك ما ذهب اليه تطرب تلميذ سيوييه في رايه السذى اورده السيوطى حيث يقول :

انما اعرب العرب كلاهما لان الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون ، فعملوه في الوصل محركا حتى لا يبطنوا في الادرار ، وعاتبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد البق الاحوال به ، ولم يلتزموا حركة واحدة لانهم ارادوا الاتساع فلم يضيقوا على انفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات الا حركة واحدة « 1 » .

وما استند اليه تطرب في قوله هذا انه قد نجد في كلام العرب أسماء تتفق في الاعراب وتختلف في المعنى مثل :

ان زيدا اخوك ، ولعل زيدا اخوك — كان زيدا اخوك .

ما زيد قائما ، وما زيد بقائم .

وفي رايه انه ان كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله ، لكن هذه الحجة تبطل لاختلاف معاني الحروف : ان — ولعل — وكان ، كما اصل دخول الاعراب كان في الاسماء التي تذكر بمد الانفعال ، لانه يذكر بعدها اسمان احدهما : فاعل والآخر مفعول ، ومعناها مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأنفعال « 2 » .

علامات الاعراب بقايا لواحق :

يرى بعض المشتغلين من امثال رايت وبروكلمان ان علامات الاعراب ليست الا بقايا لواحق كانت تلحق بالكلمات ثم حذفتم ويبقى منها ما يدل عليها وهو الحركات ويذهب الى هذا الراي داود عبده ، الذي يرى ان الحركات كانت في الاصل جزءا من الكلمة وانها حركة واحدة في جميع الحالات التي تقع فيها الكلمة تماما كحركة الراء في حركة الجيم في « رجل » ، ويستطرد قائلا ولسنا نعرف ان كان الاصل في حركة اواخر الكلمات في العربية حركة واحدة بعينها ام انها كانت تختلف باختلاف الكلمة بحيث يكون الاصل في « رجل » مثلا « رجل » وفي حجر « حجر » (3) .

ويستدل بعض انصار هذا الراي الى ان الاعراب وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه ، وقال بعض النحويين ان الاعراب دخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ بالاسم بكامله ثم يؤتى بالاعراب في آخره ، الا ان ابا بكر بن الخياط قال : ليس هذا القول بمرضى لانا قد رأينا الاسماء تدخلها حروف لمعنى اولا ووسطا مثل الف التعريف في الرجل ، وباء التصغير في تولك : فريخ (4) ويرى السيوطي ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة منها فعل ، وفعل ، وفعل وما اشبه ذلك من

(1) السيوطي ، الاشباه والنظائر ، القاهرة 1975 م ص 79 ، وقال المخلصون لتطرب : لو كان فكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه مرة أخرى ونصبه ، لان التصد في هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يمتد بها الكلام ، فاي حركة اتى بها المتكلم تؤدي الغرض ، فهو مخير في ذلك وفي هذا انفساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم .

(2) الاشباه والنظائر ، ص 78 — 79 .

(3) داود عبده ، ابحاث في اللغة العربية ، ص 127 .

(4) السيوطي ، الاشباه والنظائر ، القاهرة سنة 1975 ، ص 82 .

الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب أم حركة بناء ، فجعل الاعراب في آخر الاسم ، لان التوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب ، فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو اسحق الزجاج : كان المياس المبرد يقول لم يجعل الاعراب أولا لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه لا يبتدا الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب لان خركتين لاتجتمعان في حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن ان تجعل وسطا ، لان اوساط الاسماء مختلفة لانها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخرأ بعد كمال الاسم بنائه وحركاته .

وقال آخرون : الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني ، فوجب أن يكون تابعا للاسماء ، لانه تام الدليل على انه ثان بعدها (1) .

حركات الاعراب للوصل :

هناك فريق من الباحثين القدامى والمحدثين يرون أن حركات الاعراب لم يؤت بها الا للوصل ، ويرفضون الرأي القائل بأن حركات اواخر الكلمات وضمت للدلالة على معان ويستشهدون على رأيهم بأن حركات الحروف مثل « في » و « الى » و حتى وغيرها ، وكذلك الحركات في آخر المثني والجمع المذكر السالم ثابتة في جميع الحالات .

ومن انصار هذا الفريق ابراهيم انيس الذي يرى أن اللغويين سمعوا من القبائل العربية حركات مختلفة لاواخر الكلمات فحاولوا ردها الى قواعد اعرابية والحركات الاعرابية للوصل .

حركات الاعراب تدل على المعاني :

أشار كثير من الباحثين الى أن حركات اواخر الكلمات ليست عبثا وانما تشير الى معان مختلفة . وقد ذكر ابن الانباري أن الاصل في الاعراب أن يكون

للاسماء دون الاعمال والحروف ، وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والاضافية ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني ببعضها وأما الاعمال والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها ، والاعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة بغير فائدة (2) .

وتدبيرا قال النحاة ان الفعل المضارع اعرب لانه ضارع الاسم ، ولاشك أن واجب اعرابه لانه احتمال معاني مختلفة لا يميزها الا الاعراب كما هي الحال في قولنا :

ما أحسن السماء « تعجب — نفى — استفهام »
ان ما يحدد المقصود من الجملة السابقة هو الاعراب ،
ومن الذين يؤيدون دلالة الحركات على المعنى ابراهيم مصطفى الذي اورد رأيه المؤيد لهذا الاتجاه في كتابه « احياء النحو » .

ومن المستشرقين من يرى أن النحو العربي متأثر بالمنطق اليوناني مثل مركس — الالمانى ، وهو اول من نادى بهذا الرأي في نهاية القرن التاسع عشر في كتاب له هو « تاريخ صناعة النحو عند السرياء » وقد ايد هذا الرأي كذلك فليتش —
الفرنسي ، وفرستيج — الهولندي .
ومن العرب من تبني فكرة تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني ، ومن أحدث ما قرأت لهم هذا الرأي محام سوري وضع كتابا اسماه المفتاح لتعريب النحو (3) .

ويرى المستشرق الفرنسي « جيرارتروبو » أستاذ فقه اللغة العربية بالسوريون انه من المستحيل ان يكون النحو العربي القديم قد اقتبس من النحو اليوناني من الناحية اللسانية أو من الناحية اللغوية أو من الناحية التاريخية أو المنهجية (4) .

رأى الباحث في استخدام العرب للحركات في لغتهم:

لكل لغة بيئة تنشأ وتنمو في رحابها ، وتتأثر اللغة بحياة ناطقها ، واللغة العربية نموذج صادق

- (1) أبو القاسم الزجاجي ، الايضاح في علل النحو ، ص 76 .
- (2) أبو البركات ابن الانباري ، أسرار العربية ، ص 24 — 25 .
- (3) محمد الكسار ، المفتاح لتعريب النحو ، دمشق ، سنة 1976 م ، ص 47 .
- (4) جيرارتروبو ، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ، العدد الاول ، المجلد الاول ، صر سنة 1398 هـ ، ص 137 .

الزجاج الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشياء (3) .

وتستخدم المفتحة مع الفعل الماضى لانه انقضى وزال ، واتى عليه زمانان لا اقل من ذلك ، زمان وجد فيه ، وزمان خبر فيه عنه (4) ، فالفعل الماضى اذن حدث بعيد .

ثالثا : الكسرة وتشير الى علاقة وارتباط بين كلمتين وتشبه هذه الحركة الصوت الذى ينشأ نتيجة احتكاك شيئين والاحتكاك علاقة التصاق مباشر .

رابعا : ما يسمى بعلامة السكون وتنفى حدوث الفعل ، فهى تعنى العدم الزمنى ، ويشار بها الى الجزم والجزم يعنى القطع يقال جزمت الشيء ، وبترته وصلمته وفصلته فكان معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة لان للحركة فى الامعال دلالة زمنية كما سبقت الإشارة .

تطبيقات وأمثلة توضيحية :

1 - يأكل الولد الطعام

يأكل : فعل قريب حركته الضم ، الولد : حركته الضم لانه جانب القوة فى الجملة ، الطعام : حركته الفتح لانه يمثل جانب الضعف

2 - أكل الولد الطعام

أكل : علامته الفتح لانه حدث بعيد ، بقية الجملة كالسابقة

3 - لن يأكل الولد الطعام

لن « يأكل » علامة الفعل المفتحة لانه ضعيف للبعد

« الولد » جانب القوة وعلامته الضم ، أما القول التقليدى بأنه فاعل فكيف يكون ذلك ولم يحدث الفعل ، الطعام : علامته الفتح لانه جانب الضعف .

4 - لم يأكل الولد الطعام

لم يأكل : علامة الفعل السكون لانه لم يرتبط بزمن بعيد أو قريب ، فالبعد الزمنى هنا غير موجود .

قال أبو العباس أحمد بن يحيى :
كنت أصير الى الرياضى لاسمع ما كان يرويه ،
فقال يوما كيف تروى هذا البيت :

« بازل عامين » أو « بازل عامين » يعنى فى قول الشاعر :

ماتنقم الحرب العوان منى بازل عامين حديث سنى
لمثل هذا ولدتنى امى

فقلت له : تقول لى هذا فى العربية ، يروى « بازل عامين » ، و « بازل عامين » ، و بازل عامين فأمسك الرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع والنصب على الحال (1) والسؤال الذى يوجه لداود عبده هل تتساوى المعانى مع اختلاف الحركات ؟ ويرى كاتب هذا المقال رأيا فى الحركات يتلخص فى الاتى :

أولا : الضمة وتدل على القوة والقرب ، و أساس استخدامها أن الانسان فى العادة اذا أراد أن يعبر عن قوته أو يخيف أحدا أو يفزعه أصدر صوتا يحدثه بضم الشفتين ، فاذا لحق هذا الصوت أو الحركة بكلمة دلت على قوتها وقربها ، والمرفوعات قليلة وثقيلة لذلك خصت بها القوة ، ويتكلف الانسان فى اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت .

وتستخدم الضمة مع الاسماء والامعال « الفعل المضارع » لانه قريب لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان وقد سمي مضارعا لانه ضارع الاسماء بوقوعه مواعها ثانيا : الفتحة علامة الضعف والبعد ، وليست كما ارتأى الاستاذ ابراهيم مصطفى من أنها لا تسدل على شيء ، وفلسفة استخدامها عند العرب تستند الى أن البكاء أو طلب النجدة والصياح (وكلها حالات يكون الانسان فيها ضعيفا) يخرج فيها أصواتا يحدثها بفتح فمه « حركة الفتح » ، وهى حركة سهلة خفيفة أكثر انتشارا فى كلام العرب من الضمة (2) . وقال

(1) وردت هذه القصة فى مجالس العلماء ، لآبى القاسم الزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت سنة 1962 م ، ص 58 .

(2) تستخدم الفتحة مع ما يعرف بالمفاعيل الخمسة ، والمستثنى ، والحال والتبزيق وقد يتعدد المفعول به الى اثنين أو ثلاثة .

(3) جلال الدين السيوطى ، الاشباه والنظائر .

(4) أبو القاسم الزجاجى ، الايضاح ، ص 78 : القاهرة سنة 1975 م ، ص 160 .

ليثبتها ، فأنت تكاد ترى طبيعة البلاد في الفاظها ، وتلمس أحاسيس العرب في كلماتها ، كما أن صدق جوانب حياتهم العقلية والاجتماعية يتردد في أساليبها فإذا ما نظرنا الى الكلمة في الجملة العربية نجد أنها جرة طليقة تستطيع ان تنتقل وتتجول كما يتجول البدو بحيث أننا نستطيع ان نصوغ جملة واحدة بعدة طرق تتبادل فيها للكلمات المواضع لكنها تدل على المقصود لأنها تحتفظ بحركاتها كما يتضح من الامثلة الآتية :

- أ) 1 - شرب زيد اللبن 2 - اللبن شربه زيد
3 - زيد شرب اللبن 4 - شرب اللبن زيد
ب) 1 - ضرب محمد أحمد 2 - أحمد ضربه محمد
3 - ضرب أحمد محمد 4 - محمد ضرب أحمد

من الامثلة السابقة يتضح لنا ان « مسوقية » الكلمة من الجملة لا تحدد وظيفتها بالقدر الذي يظهر في كثير من اللغات ، لذلك كان لابد من استخدام الحركات لتحديد وظيفة الكلمة .

ولقد جام أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي « توفي سنة 339 هـ » حول هذه الحقيقة وكاد ان يصل اليها حين اوضح ان الاسماء لما كانت تعربها المعاني ، وتكون فاعلة ومفعولة ، ومضائة ولم يكن في صورها وأبنيها أدلة على هذه المعاني جعلت حركات الاعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها ، فحركات الاعراب تتيح لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة لان التقديم والتأخير يخدم اغراضا متنوعة ويؤدي الى معان مختلفة .

وقد ذكر المبرد ذلك حين قال : الا ترى أنك اذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فانما يقع الشك في الاخوة فان قلت : ظننت أخاك زيدا ، او قعمت الشك في التسمية « 1 » .

ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة تقريبا وتربط بمواقع محددة ولا تتغير معاني هذه الحروف ، وهي : تحديد الاتجاه ، أو المكان ، أو الزمان أو التأكيد ، أو النفي وغيرها ، فانها لم تكن بحاجة الى « حركات الاعراب » واصبحت مبنية .

والخلاصة التي نراها هي ان حركات الاعراب في الاسماء تحدد وظيفتها وحركات الاعمال تحدد أبعادها الزمانية من جهة وتحدد الكم الشخصي لادائها من جهة أخرى .

أما الحروف « مبنية » او محددة الحركة في جميع الاحوال تقريبا لان معاني الحروف لا تتغير بتغير موقعيتها .

والحق يقال بأن الاستاذ ابراهيم مصطفى قد اوضح ان الحركات ليست جزاءنا بغير دلالة غير دلالة الشبوع والتواتر ، فهي تشير الى معان يقصد اليها ، اذ ان العرب ما كانوا ليحرصوا عليها كل ذلك الحرص وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا وهم الذين كانوا يحذفون الكلمة اذا فهمت ، والجملة اذا ظهر الدليل عليها لان العربية تجد في الايجاز نوعا من البلاغة « 2 » .

ومن الغريب ان أحد المشتغلين بأبحاث اللغة العربية « داود عبده » « 3 » يرى ان الحركات لا تدل على وظيفة نحوية ثم يحاول التدليل على ذلك بقوله : اننا لو قلنا جاء الرجل (بفتح اللام) ، ورأيت الرجل (بكر اللام) ، ومررت بالرجل (بضم اللام) ، لما نقلنا الى المسامع معاني مختلفة . لكن ما قاله داود عبده يمكن ان يفسر على غير ما يقصده القائل (4) : ثم يذكر في موضع آخر من كتابه « ص 128 - 129 » : وسأكتفى في ختام هذا الفصل بإيراد القصة التالية ليعلم القارئ انه يستطيع ان يحرك الكلمة بالحركة الاخيرة التي تروق له وسيتكلم النحاة بتبريرها له :

(1) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، كتاب المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عضية ، القاهرة ، سنة 1386 هـ ، ص 95 .

(2) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص 50 .

(3) داود عبده ، أبحاث في اللغة ، ص 113 .

(4) ان مثاله السابق « جاء الرجل » يسر الى ان شيئا جاء الرجل « رسالة - ضيف » وفي قوله « رأيت الرجل » اذا سمعها لغوى يظن انها تشير الى كلمة رأيت التي قالها الرجل ولتفسير ذلك نقول : « رأيت الرجل » جاءت بصوت مرتفع او غليظ « حركة حكاية » اما قوله : « مورت بالرجل » اذا سمعت فتوحى الى ان القائل استخدم وسيلة (نوع من السيارات او غيرها) أو ربما كان اسمه الرجل تسمى « الرجلو » .

5 - كان الولد صغيرا

كان :

« حركته الفتح للبعد الزمني » (1) .

وإذا نظرنا الى حركة الفعل المضارع الاجوف
لوجدناها تتفق مع ما نفترضه الى حد كبير وذلك في بعض
الانفعال على النحو التالي

1 - افعال قوّة :

يقول يجول يعول يصول

يفوز يقود يعود يثور

2 - افعال ضعف :

يخاف ينثام يغار

يهاب ينال يحار

3 - افعال علاقة وصلة وأحيانا تشير الى «تساو
في المستوى بين الطرفين»

يبيع يشر يريد يدير

يسيل يعمر يجمر يغير

ولو نظرنا الى الفعل الاجوف نجد ان الحركة
الطويلة تفيد استمرارية الفعل لفترة ، فالحركة تعبر
عن الاستمرار .

فالانفعال : يقول ، يجول ، ينام ، يبيع .. كلها
تتطلب استمرارا الى حد ما ، وعلى العكس من ذلك
نجد افعالا أخرى مثل : يصل ، يقف ، يقرر ، يعلن ..
ليست فيها حركة طويلة لان اداءها لا يستمر طويلا
كالانفعال السابقة ومن هنا نجد مماثلة بين الاستمرار
في الاداء وطول الحركة في النطق .

وإذا ما سبق الفعل نو الحركة الطويلة بأداة
من أدوات الجزم مثل : لم او لا الناهية او لام الامر
فان هذه الحركة الطويلة تحذف لانه لم يحدث فعل
وبالتالى لم يكن هناك استمرار ، فحينما نقول : لم ينم
فان الفعل لم يقع وبالتالي ليست هناك حاجة الى
وجود حركة طويلة تعبر عن استمرارية الفعل . وكذلك
الحال بالنسبة للانفعال الأخرى ذات الاستمرارية في

الاداء مثل : يجرى ، يهوى ، يمدو ، يتلو ، يرمى ،
يعود وغيرها ، كلها تفقد حركة الاستمرارية ، او الحركة
الطويلة اذا سبقتها أداة من أدوات الجزم .

راى فى المعرف والتنون :

تباينت آراء القدماء حول أداة التعريف « ال »
وقد لخص ابن هشام هذه الآراء على النحو التالى :
ان المعرف « ال » عند الخليل ، وعند سيويه اللام
وحدها . . . وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيويه
والخليل فى ان المعرف « ال » وقال : وانما الخلاف
بينهما فى الهزة زائدة هى ام اصيلة (2) .

ومن المعروف ان التعريف لا يوجد الا فى ثلاث لغات
سامية هى : العربية والعبرية والآرامية ، ويرى وليم
رايت Wright ، ان أداة التعريف فى العربية هى «هل»
كما فى العبرية ثم قلبت الهاء الى همزة للتخفيف «2» .

ونحن لا نميل الى رأى رايت ، ويتراءى لى
افتراض مؤداه ان « ال » هذه قريبة من « آل » اى
عائلة ، فالاشياء تنسب الى عائلة او قبيلة كمادة العرب
فى انتسابهم الى قبائلهم . أما تلك الاسماء التى لا تنسب
الى « آل » فهى ترتبط بمكان او زمان ويستخدم
التنوين للدلالة على هذا الارتباط .

ان الانسان اذا تحدث فأنها يتحدث عن شىء
موجود له به صلة ما ، والموجود يرتبط بمكان وزمان ،
وقد يرتبط بمكان وزمان فى الذاكرة ، فحينما نقول :
الكتاب غير ما نقول : كتاب .. ان العرب تستخدم
أداة « آل » التى تسبق الفعل للتعريف وتجعل التنوين
علامة للتذكير تلحق بأخر الكلمة .

ان النحاة يرون ان التنوين علامة التذكير ، التى
لا تلحق اى علم او صفة الا اذا كان بهما حظ من
التذكير ، ولا تلحق بأى معرف بال .

وعلى سبيل المثال نجد ان العلم المعروف ،
اذا ما عين وارتبط بمماثلة لا يدخل عليه التنوين وذلك
حين يردف بكلمة « ابن » وينسب الى ابيه وعائلته
كقولنا : على بن أبى طالب . ان النحاة لم يستطيعوا
تعليل او اكتشاف سبب تحريم التنوين هنا ، كان نقول

(1) كان - حان - آن - دجن - مكن - عند - بين - الآن .. كلها كلمات ترتبط بالزمان والمكان وتحتوى
على نون

(2) ابن هشام الانتصارى شرح قطر الندى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة 1957 م / ص 112 .

« عليا بن أبي طالب » لقد قال أكثرهم ان التنوين حذف تخفيفا ، وراينا انه لم تعد هناك حاجة للتنوين لارتباط العلم بعائلة ، فالارتباط بالعائلة اتوى من الارتباط بالوجود الزماني والمكاني الذي يشير اليه التنوين .

وللدلالة على ان النون تشير الى الارتباط بوجود زماني او مكاني نسوق الكلمات الآتية :

(1) الضمائر مثل : انا - أنت - نحن - انتم كلها تدل على وجود اصحابها وكلها تحتوى على حرف « النون » وعلى العكس من ذلك نجد ضمائر اخرى مثل :

« هو - هي - هم » لا تحتوى « نون » الوجود لغياب اصحابها .

(2) كلمة الاستفهام « اين » تتكون من « اى » الاستفهامية + ن « الوجود » وكلمة « انا » بمعنى متى .

(3) كلمة « لن » يرى الخليل ان اصلها « لا ان » فحذفت الهزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين واعتقد انها « لا + ن » اى لا وجود .

(4) حذف النون من الاعداد في حالة الفاعل المثني وجمع المذكر السالم اذا سبقت هذه الاعداد بالنواصب أو الجوازم مثل : لن يلعبا ، لم يلعبوا وذلك للدلالة على عدم الحدوث أو وجود اللعب .

المماثلة بين اواخر الكلمات :

مالت العرب الى المماثلة بين اواخر الكلمات في كثير من المواضع كما هي الحال في قافية الشعر ، السجع ، وانتقل ذلك الى كلامهم فيما يطلق عليه النحاة التوابع مثل : نعمت - البذل - عطف البيان - التوكيد .

وفي كل هذه التوابع تشاكل الكلمة سابقتها في ولاء تام ، وهذا الراى هو ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى الذى يرى كذلك ان الفواصل فى آى الكتاب الحكيم والتماثل بين الكلمات من الموسيقى العربية المستحبة .

ويمكن تفسير بناء الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر الى ظاهرة التماثل بين اواخر الكلمات من ناحية ومن ناحية اخرى اختيرت الفتحة لسرعة الوصل فى الكلام .

وفى ختام هذا المقال اود ان اشير الى بعض الملاحظات الآتية :

اولا : اللغة العربية خليط من لهجات كثيرة عربية لذلك لا نجد نظما لغوية ، او قواعد نحوية يمكن ان تطابق جميع الكلمات العربية واوضاعها فى الجمل .

ثانيا : ان عمر « النحو » العربى اكثر من ثلاثة عشر قرنا وعلى مر هذه القرون تراكت الآراء وابتكرت التأويلات التى صقلت مع الايام وازدادت رسوخا فى الاذهان ، لذلك فان أية محاولات جديدة للمساس بهذا الصرح النحوى ستلقى معارضة لا يستهان بعنفها .

ثالثا : ليس هذا المقال الا بعض نظرات مطروحة للبحث اقتصر على بعض زوايا من النحو العربى ولم تعم جميع أركانه ، ومن هذه النظرات وغيرها من الآراء يمكن أن يتاح دليل لتفسير الحركة فى اللغة العربية وتيسر دراسة النحو .

رابعا : ليس هناك ما يمنع أو يحول دون الاعتقاد بأن الحركات بدأت اول الامر للوصول ثم تطور استخدامها حتى صارت الى ما هي عليه الآن من دلالة على المعنى ، وقد بقيت بعض آثار ذلك فى المماثلة بين اواخر الكلمات ، وفى بناء الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر على فتح الجزئين ، وكذلك اتباع الحركة لحركة اخرى فى كلمة اخرى كقوله تعالى : « انا امتدنا للكافرين سلاسلنا وأغللا وسعيرا » فمن المعروف ان سلاسل متنوعة من التنوين لاتها جاءت على صيغة منتهى الجموع ، وأحيانا يكون اتباع الكلمة ابدالا فى بعض حروفها كحديث « لا دريت ولا تليت » والامل تلوث لاته من التلاوة « (2) » .

[1] ابن هشام الانصارى ، شرح قطر الندى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، سنة 1957 م ، ص 112

(2) جلال الدين السيوطى ، الاشباه والنظائر ، مطبعة القاهرة سنة 1975 م ، ص 12 .